

July 2008

Diplomatic Immunity between Islam and International Law: Comparative Study

Arif Khalil Abu Eid
College of Sharia - University of Jordan, abueid@ju.edu.jo

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law



Part of the [International Law Commons](#)

Recommended Citation

Abu Eid, Arif Khalil (2008) "Diplomatic Immunity between Islam and International Law: Comparative Study," *Journal Sharia and Law*. Vol. 2008 : No. 35 , Article 8.

Available at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2008/iss35/8

This Article is brought to you for free and open access by Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in *Journal Sharia and Law* by an authorized editor of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact sljournal@uaeu.ac.ae.

Diplomatic Immunity between Islam and International Law: Comparative Study

Cover Page Footnote

Dr Arif Khalil Abu Eid Assistant Professor College of Sharia- university of Sharja abueid@ju.edu.jo

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي: دراسة مقارنة

إعداد

د. عارف خليل أبو عيد

ملخص البحث

يتناول البحث موضوع الحصانة الدبلوماسية في الإسلام والتي تعني إعطاء المبعوث السياسي بعض الامتيازات التي تمكنه من أداء مهمته في الدولة المبعوث إليها دون تضيق أو خوف على نفسه أو ماله أو أعوانه أو مقر سكنه.

ولقد ادعى بعض المعاصرين أن الحصانات الدبلوماسية لم يعرفها المسلمون وإنما وليدة القانون الدولي المعاصر. ويظهر لكل منصف ظلم هذا الادعاء وتجنیه على الإسلام وشريعته السمحاء فلقد عرف المسلمون الحصانات الدبلوماسية منذ قيام الدولة الإسلامية في المدينة المنورة ومارسوها واقعا عملياً في حياتهم.

ونصوص الكتاب والسنة أكبر شاهد على ذلك والسوابق في حياة الرسول ﷺ من بعده الخلفاء المسلمون كثيرة لا تحصى وإن كانوا لم يستعملوا مصطلح الحصانات الدبلوماسية بل استعملوا مصطلحات أخرى لها نفس المدلول، مثل مصطلح الرسول، وأمان الرسل وحقوق الرسل وواجباتهم وغيرها من المصطلحات التي راجت في كتب الفقه الإسلامي مستندة إلى نصوص الكتاب والسنة والوقائع التاريخية في حياة الدول الإسلامية المتعاقبة.

• أجزى للنشر بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١.

** أستاذ مساعد - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

ويظهر لكل منصف إن الإسلام له السبق في إرساء أسس ومبادئ الحصانات الدبلوماسية وإنما وصل إليه القانون الأوروبي المعاصر نتيجة المعاهدات والعرف الدولي وإحكام المحاكم الدولية لا يرقى إلى ما استقر عليه العمل في الدولة الإسلامية من إعطاء المبعوث السياسي "الرسول" الأمان على نفسه وماله وأعوانه ومرافقيه بل وإكرام وفادتهم وتقديم الهدايا لهم والتاريخ أكبر شاهد على ذلك.

مُتَلَمَّت:

الحمد لله الذي خلق الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، وجبل البشرية على التمدن والتواصل مع بعضهم بعضاً، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد بن عبد الله، القاتل: "أمنت بالله ورسوله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما"^(١)، أما بعد:

فالعامل الدبلوماسي نشأ بنشأة الدولة الإسلامية، مارسه الرسول ﷺ وأسس قواعده منذ تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، فكان الرسول ﷺ يرسل الرسل، ويستقبل رسل الأعداء، وكان أول تمثيل دبلوماسي للدولة الإسلامية في السنة السادسة للهجرة قبيل وإثناء صلح الحديبية، فقد أرسل الرسول -عليه السلام- عثمان بن عفان إلى قريش في مكة المكرمة ليلبغهم هدف الرسول ﷺ ومن معه من الصحابة من الزيارة، ولما رفضت قريش السماح للرسول ﷺ من دخول مكة لأداء العمرة، أرسلوا رسلهم ليخبروا الرسول ﷺ رفضهم ويفاوضوه على الرجوع، حتى تم الاتفاق على رجوع الرسول ﷺ في عامه هذا، ويعود في العام القابل لأداء العمرة، وتوقف الحرب بينهم عشرة أعوام، وبنود أخرى^(٢).

(١) ابن خنبل، احمد (٢٤١هـ-)، مسند احمد، دار صادر، بيروت، ٣٩٦/١.
 (٢) ابن هشام، ابو محمد عبد الملك بن هشام المعافري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا، و إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مؤسسة علوم القرآن، ١/ ص ص ٣٠٨-٣١٩.

د.عارف خليل أبو عيد

وبعد هذه المعاهدة التي توقفت على أثرها الحرب بين المسلمين و قريش العدو الأول للدولة المسلمة، أرسل الرسول ﷺ رسله إلى أمراء العرب وملوك الدول المجاورة، جاء في سيرة ابن هشام: (فبعث رسول الله ﷺ رسلا من أصحابه وكتب معهم كتباً إلى الملوك يدعوهم فيها إلى الإسلام، فبعث دحية بن خليفة الكلبي إلى قيصر، ملك الروم، وبعث عبد الله بن حذافة السهمي إلى كسرى، ملك فارس وبعث عمرو بن أمية الضمري إلى النجاشي، ملك الحبشة، وبعث حاطب بن أبي بلتعة إلى المقوقس، ملك الإسكندرية، وبعث عمرو بن العاص السهمي إلى جيفر وعاذ ابني الجلندي الأزديين، ملكي عمان، وبعث سليط بن عمرو، أحد بني عامر بن لؤي، إلى ثمامة بن أثال، وهوذة ابن علي الحنفيين، ملكي اليمامة، وبعث العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوى العبدي، ملك البحرين، وبعث شجاع بن وهب الأسدي إلى الحارث بن أبي شمر الغساني، ملك تخوم الشام. قال ابن هشام: وبعث شجاع بن وهب إلى جبلة بن الأيهم الغساني، وبعث المهاجر بن أبي أمية المخزومي إلى الحارث بن عبد كلال الحميري، ملك اليمن^(٣). وهذا يدل على أن العمل الدبلوماسي والتمثيل السياسي مارسه الرسول ﷺ وما زال التمثيل السياسي مستمرا إلى هذا اليوم، وإن اختلفت بعض صورته وطرائقه.

ويعطي القانون الدولي للمبعوث السياسي بعض الامتيازات التي تمكنه من أداء رسالته وإعماله دون أي تضيق أو خوف من قبل الدولة المستقبلية، وتسمى هذه الامتيازات الحصانات الدبلوماسية.

ويدعي من يجهل الإسلام أن هذه الحصانات هي وليدة القانون الأوروبي المعاصر، وإن الإسلام لم يعرف هذه الحصانات، ولم يعطها صبغة قانونية أو شرعية؛ لذا تهدف هذه الدراسة لبيان:

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية، ٦٠٧/٣.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

❑ ما معنى الحصانة الدبلوماسية؟ وما أنواعها؟

❑ هل عرف الإسلام الحصانات الدبلوماسية، وشرع لها الأحكام الخاصة بها، أم

لا؟

❑ ما مبررات الحصانة الدبلوماسية في الفكر الدولي والفكر الإسلامي؟

❑ ما الفرق بين الحصانات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي، والفقه القانوني

الوضعي؟

وقد اعتمدت في ذلك على الكتب الأصيلة في الإسلام من كتب التفسير، والحديث وشروحه، والفقه، والسيرة، والكتب المعاصرة التي تناولت هذا الموضوع بالبحث، وكذلك كتب الفقه القانوني الدولي، مرجعا كل معلومة إلى مصادرها للأمانة العلمية، وذكر رقم الآية والسورة، ومخرجا الأحاديث النبوية والآثار.

وعليه جاء الموضوع في:

مقدمة ذكرت فيها أسباب اختيار الموضوع والهدف منه، و المنهجية، وتعريف بأهم الدراسات السابقة في الموضوع.

المبحث الأول: بينت فيه معنى الحصانة الدبلوماسية لغة واصطلاحا.

والمبحث الثاني: مبررات الحصانة الدبلوماسية: وذكرت فيها النظريات القانونية الدولية التي تنظم الحصانات الدبلوماسية، ثم الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة و أقوال الفقهاء التي بينت ونظمت الحصانات الدبلوماسية للسفراء والرسول والمستأمنين.

المبحث الثالث: الأشخاص الدبلوماسية، أعضاء البعثات الدبلوماسية وبينت فيه معنى الرسول والسفير والمعاهد في الشريعة الإسلامية.

د. عارف خليل أبو عيد

المبحث الرابع: أنواع الحصانات الدبلوماسية: بينت فيها أنواع الحصانات الدبلوماسية ومستند ذلك من القانون والشريعة الإسلامية.

خاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

وأما المنهج الذي استخدمته فهو المنهج الاستقرائي للحصانة الدبلوماسية، من خلال نصوص الكتاب والسنة وكتب الفقه والتفسير والحديث، والكتب المختصة بالحصانة الدبلوماسية القانونية والفقهية، ثم المنهج الاستنباطي بعد تحليل المعلومات وسبر غورها.

ومن أهم المراجع التي بحثت هذا الموضوع، واطلعت عليها واستفدت منها:

▪ كتاب العلاقات الدولية في الإسلام، للدكتور عارف خليل أبو عيد، وهو كتاب جيد، اشتمل على معظم المسائل المتعلقة بالموضوع، إلا أنه لم يناقش الأقوال، ويبين الراجح منها ولعل سبب ذلك أن هذا الكتاب وضع لطلاب المرحلة الأولى في جامعة القدس المفتوحة ولم يرد الباحث إقحام الطلاب في خلافات قد تثقل عليهم.

▪ كتاب الفقه السياسي للحصانة الدبلوماسية، للدكتور احمد سالم باعمر، وهو في الأصل رسالة جامعية قدمها في ماليزيا لنيل درجة الدكتوراه، وهي بحق رسالة جيدة، حيث جاءت شاملة لجميع مسائل الحصانات الدبلوماسية، وبين فيها أسبقية الإسلام والمسلمين من لدن الرسول عليه السلام إلى يومنا الحاضر في إعطاء المبعوث السياسي الحصانات الدبلوماسية، مؤيدا ذلك بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، وأقوال الفقهاء والمفسرين، مقارنة بين الفقه الإسلامي والفقه القانوني في الحصانات الدبلوماسية مناقشاً للأقوال مرجحاً بينها، حيث كانت شخصية الباحث بارزة في الرسالة، إلا أنه

لم يبين الأثر المترتب على خرق الحصانة الدبلوماسية في الإسلام وقد أجابت هذه الدراسة على هذا التساؤل.

▪ كتاب القانون الدبلوماسي للدكتور علي صادق ابو هيف، وهو كتاب بحث الحصانات الدبلوماسية من وجهة القانونية فقط، وهو كتاب جيد بحث فيه مسائل الحصانات وأنواعها ومبرراتها بأسلوب جيد وسهل وشامل، وهو مرجع لكل من كتب في هذا الموضوع.

هذا وسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت لما فيه الخير والصواب، وأن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، فإن أصبت فمن الله وحده فله الحمد، وما خالف الصواب فمن الشيطان ونفسي، فاستغفر الله.

المبحث الأول

معنى الحصانة الدبلوماسية لغة واصطلاحاً

الحصانة لغة^(٤): أصل الحصانة المنع، ولذلك قيل: مدينة حصينة، والحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه، والجمع حصون، وحصن حصين: من الحصانة ومنه قول الله تعالى في قصة داود، على نبينا وعليه الصلاة والسلام: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾^(٥). ومنه قوله الله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتَ فَرْجَهَا﴾^(٦)، أي أعفته. فالحصانة الحماية ومنع الأذى.

الدبلوماسية لغة: كلمة دبلوماسية مشتقة من الكلمة اليونانية diploma ومعناها يطوي وكانت هذه الكلمة آنذاك تطلق على نوع من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين للمدن التي كانت تكون المجتمع اليوناني القديم، وتمنح إلى

(٤) ابن منظور، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، إيران، ١٤٠٥هـ، ج ١٣، ص ١١٩-١٢١.

(٥) سورة الأنبياء، آية ٨٠.

(٦) سورة الأنبياء، آية ٩١.

د.عارف خليل أبو عيد

أشخاص، فيترتب لهم بموجبها امتيازات خاصة وتسلم إليه مطوية^(٧). وكانت هذه المطويات بعد ذلك عند الرومان بداية (بمثابة جواز سفر، أو تصريحاً يسلم للرسول، فتعطي حاملها الحق في التجول في أنحاء الإمبراطورية الرومانية، وفي ان يلقى الحماية من سلطاتها وكانت تصنع من صفائح معدنية ذات شقين يطبقان بعضهما على بعض، ويتم ختمها)^(٨) ثم استعملها الرومان بمعنى الوثيقة الرسمية، التي تتضمن الاتفاقات التي تعقدها الدولة مع القبائل أو الجماعات الأجنبية^(٩). ولما كثرت هذه الوثائق والمعاهدات ومع تغير الزمان أصبح من الضروري تعيين موظفين خاصين لتبويبها وتنظيمها وفك رموزها، وسموا هؤلاء الموظفين بالدبلوماسيين^(١٠).

وعرفت كلمة "diplomacy في اللغة الإنجليزية عام ١٧٩٦م على أنها تعني " إدارة العلاقات الدولية"، كما عرفت عند قيام الثورة الفرنسية بمعنى التفاوض وعرف الدبلوماسي بأنه المفاوض، ولم يستقر معناها إلا عندما عقدت اتفاقية فيينا سنة ١٨١٥م التي تناولت الوظائف الدبلوماسية، ونظمت ترتيب أسبقية رؤساء البعثات الدبلوماسية ومزاياها وحصاناتها^(١١).

وأطلق على ممثل الدولة الأجنبية كلمة " الدبلوماسي " في القرن الثامن عشر الميلادي، وكان قبل ذلك يطلق عليه كلمة سفارة أو مفاوض أو مفاوضة للتعبير عن الدبلوماسي، ثم اتسع معنى الدبلوماسية حتى استخدم مجازاً في عدة معان منها: المرسل إليها، والتفاوض لتحقيق هذه المصالح، ومن هذه التعريفات:

- (٧) سلامة عبد القادر سلامة، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المعاصر والدبلوماسي في الإسلام، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٦-١٩٩٧، ص٣٤. علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥، ص١٦.
- (٨) عبد القادر سلامة، المرجع السابق، ص٣٤.
- (٩) المرجع نفسه. عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الشراخ للنشر، الكويت، ط١ ١٩٨٦م، ص٣٨. عارف خليل أبو عيد، العلاقات الدولية في الإسلام، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط١ ١٩٩٦، ص٢٧٢.
- (١٠) العطار محمد نادر العطار، آداب اللباقة في حياة الدبلوماسية ص٤، ط١، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٨.
- (١١) سلامة عبد القادر سلامة، مرجع سابق، ص ص ٣٤-٣٥.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

عرفها براديه فوديريه بقوله:

١. بمعنى المهنة: فيقال عين فلان دبلوماسيا، أي أسندت إليه وظيفة في السلك الدبلوماسي.
٢. بمعنى المفاوضات: فيقال: حل الخلاف بالطرق الدبلوماسية.
٣. بمعنى الذكاء والدهاء: فيقال: فلان دبلوماسي أي ينفذ رغباته بالمكر والحيلة.
٤. معنى السياسة الخارجية: فيقال: الدبلوماسية التركية في الشرق الأوسط.

والدبلوماسية كمصطلح سياسي معاصر عرف بعدة تعريفات تعود لمعنى واحد هو رعاية مصالح الدولة المرسله في الدولة: الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات، وفي الدول الأجنبية، وبالتالي فهي تثير فكرة إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية والعلاقات الخارجية، ورعاية المصالح الوطنية للشعوب والحكومات في علاقاتها المتبادلة في حالتي السلم والحرب، أي أنها تطبيق للقانون الدولي^(١٢).

وعرفها راول جينه: فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدولة لدى بلد أجنبي ويتضمن هذا التعريف السهر على احترام حقوق ومصالح الدولة وإدارة العلاقات الخارجية طبقا للتعليمات المرسله، والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية^(١٣).

وعرفها الأستاذ ريفيه بأنها: علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات^(١٤).

فالحصانات الدبلوماسية: هي امتيازات تمنح للمبعوث الدبلوماسي تجعله في حرز ووقاية ومأمن شخصيا وقضائيا وماليا. وهي تقسم إلى ثلاث حصانات كما قسمها فقهاء القانون الدولي، وهي: الحصانة الشخصية، والحصانة المالية، والحصانة القضائية^(١٥).

(١٢) أبو هيف علي أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ص ١٢ غازي حسن. الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة ص ١٢. د. ١٩٨٦ فودة عز الدين النظم الدبلوماسية ص ٤٧ الهيئة المصرية للتأليف القاهرة ١٩٧١

(١٣) الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، ص ١٢.

(١٤) علي أبو هيف، القانون الدبلوماسي، ص ١٢.

(١٥) عارف أبو عيد، مرجع سابق، ص ٢٩٩. سيتم تعريف الحصانات الثلاث في مبحث التأصيل الفقهي والقانوني للحصانة الدبلوماسية.

المبحث الثاني مبررات الحصانات الدبلوماسية

لقد وضع القانونيون والسياسيون نظريات تبرر الأساس القانوني لإعطاء المبعوث الدبلوماسي الحصانة الدبلوماسية، وهذه النظريات هي:

■ النظرية الأولى: - نظرية الامتداد الإقليمي:

وقصد بها افتراض أن المبعوث الدبلوماسي لم يغادر بلده وأنه يمارس مهامه وكأنه مقيم في دولته، وأنه ما زال يخضع للقوانين الوطنية لدولته ولاختصاصها الإقليمي، وأن دار البعثة تعتبر جزء من أملاك الدولة الموفدة وتخضع لسيادتها^(١٦)، أي اعتبار (إن مقرر البعثة الدبلوماسية الذي يقوم فيه بأعمال وظيفته يعتبر كامتداد لإقليم الدولة التي يمثلها)^(١٧).

وقد تعرضت هذه النظرية إلى كثير من الانتقادات لأنها تقوم على افتراض خيالي ووهمي وخطير وخطئ، ولا تتفق مع الأوضاع الدولية والقانونية الجارية فعلا، كما أنها قاصرة عن تفسير كل الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، كما أن القانون الدولي لا يحتاج إلى الافتراض لتبرير وتفسير قواعده^(١٨).

يقول علي أبو هيف: (لهذه الاعتبارات فقد استبعدت نظرية امتداد الإقليم كأساس صحيح يمكن أن تستند إليه المزايا الحصانات الدبلوماسية)^(١٩). لذا لم تتعرض اتفاقية فيينا عام ١٩٦١م إلى هذه النظرية، وحجرت عليها منذ أمد طويل^(٢٠).

(١٦) التابعي، محمد، السفارات في الإسلام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٣٧. باعمر، مرجع سابق، ص ٩٢.

(١٧) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(١٨) غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٢٨-١٢٩.

(١٩) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٢٠) غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٢٩.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

وهذه النظرية مرفوضة في الفكر الإسلامي، لأنها تقتضي في كل مرة تقبل فيها بعثة دولة كتابية أم غير كتابية أن نقتطع جزءاً من أرض الإسلام لتجعله جزءاً من دار العهد وأدار الحرب، وهذا لا يناسب الفكر الإسلامي^(٢١)، لأن الأصل أن تكون الأرض كلها تحكم بحكم الإسلام، ولا يصح أن نعزل جزءاً من أرض الإسلام لتحكم بحكم غير المسلمين.

■ النظرية الثانية: نظرية التمثيل الشخصي:

ويقصد بها أن المبعوث الدبلوماسي يمثل دولته نيابة عن رئيسها، ويقتضي ذلك ضرورة احتفاظهم باستقلالهم في أداء مهمتهم، وتجنب أي اعتداء عليهم أو على كرامتهم صيانة لكرامة وهيبة الدولة التي يمثلونها^(٢٢).

وقد تعرضت هذه النظرية للنقد، لأنها تعتبر غير كافية لتبرير وتفسير الحصانات المختلفة التي يتمتع بها الدبلوماسي، كالحصانات التي يتمتع بها المبعوث في دولة ثالثة ليس مبعوثاً فيها، وإخضاع أملاكه العقارية لقوانين الدولة التي توجد فيها، وكاعتبار إعفائه من الرسوم الجمركية على ما يستورده للاستعمال الشخصي من قبيل المجاملة والمعاملة بالمثل، وغيرها من الامتيازات التي تقصر النظرية عن تفسيرها^(٢٣).

كما أن هذه النظرية مرفوضة في النظرية الإسلامية في حالة كون رئيس الدولة مهدر الدم عند المسلمين، ومع ذلك فإن رسله يتمتعون بالحصانة، فلو أنهم عوملوا بنيابتهما لما أمنوا على أنفسهم^(٢٤)، كما هو الحال مع رسل مسيلمة الكذاب، فإنه كان مهدر الدم لردته، فلو جاء هو بنفسه إلى الرسول عليه الصلاة والسلام لما قبله حتى يتوب، ولم يفعل ذلك مع رسله، لأن الرسل لا تقتل^(٢٥).

(٢١) انظر: باعمر، مرجع سابق، ص ١١٩.

(٢٢) أبو هيف، مرجع سابق ص ١٢٤.

(٢٣) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٣-١٢٤. غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢٤) باعمر، مرجع سابق، ١١٨.

(٢٥) المرجع نفسه الهامش..

■ النظرية الثالثة: - نظرية مقتضى الوظيفة.

ويقصد بها أن المزايا والحصانات التي يتمتع بها المبعوثون الدبلوماسيون ضرورة يقتضيها قيامهم بمهام وظائفهم في جو من الطمأنينة بعيدا عن مختلف المؤثرات في الدول المعتمد لديها^(٢٦).

وهذه النظرية هي أصلح النظريات في تفسير وإسناد الحصانات الدبلوماسية، وبيان مداها وموداها في نظر فقهاء القانون المعاصرين، يقول أحد مؤيدي هذه النظرية في عرضه لها: (عندما يقتضي الأمر أن نعرف ما إذا كان إجراء معين تتخذه الدولة ضد المبعوث المعتمد لديها مخالفا للقانون الدولي من حيث إنه يخل بالحصانة التي يقرها القانون لأمثاله، يجب أن نبحث عما إذا كان هذا الإجراء يمس الطمأنينة التي يحتاج إليها المبعوث لأداء أعمال وظيفته الرسمية بوصفه ممثلاً دبلوماسياً لدولة أجنبية، فالحماية الملائمة للوظيفة الدبلوماسية هي إذا جوهر القانون وأساس أحكامه في هذا الشأن)^(٢٧).

وهي كذلك الأقرب إلى الفكر الإسلامي في إعطاء الحصانة الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي، (وذلك لأن القاعدة الأصولية تقول "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" والسفارة وسيلة من أهم وسائل تحقيق المصلحة الخاصة والعامّة للمسلمين كما يقول العز بن عبد السلام، وتقررها المصلحة العامة في الوقت المعاصر، لذلك فالقيام بمهام السفارة والعمل الدبلوماسي واجب؛ لأن النظام الدبلوماسي لا يزدهر ولا يتقدم تلقائياً إلا إذا توافر له المناخ الملائم والمناسب من التواصل والتعاطي بين الأطراف لتحقيق مصلحة الجميع في فتح آفاق التعاون والتآخي والاتصال بين الشعوب بحيث يضمن للممثل السياسي قدراً كاف من الحرية في ممارسته لوظائفه ولا يكون ذلك إلا بإقرار حصانته^(٢٨)).

(٢٦) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥. انظر غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(٢٧) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٥. نقلا عن LES IMMUNITES DIPLOMATIQUES: cecif hurst في مجموعة محاضرات لاهاي سنة ١٩٢٦، مجلد ٢، ص ١٤٥.

(٢٨) باعمر، مرجع سابق، ص ١١٨.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

كما أن قول الرسول -ﷺ- لرسولي مسيلمة الكذاب: (لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما". قال عبد الله: (أي ابن مسعود) "فمضت السنة أن الرسل لا تقتل" (٢٩)، يدل على أن المانع من قتلهم هو أنهم رسل (٣٠).

وهذا المبدأ هو ما أكده واعتمده الفقهاء، وجاءت أقوالهم تثبت هذه النظرية، ومن أقوالهم:

١- يقول الغزالي: (ومن دخل سفارة أو لسماع كلام الله تعالى، لم يفتر إلى عقد أمان بل ذلك القصد يؤمنه) (٣١).

٢- ويقول ابن جزير: ((ومن دخل سفارة لم يفتر إلى أمان بل ذلك القصد يؤمنه) (٣٢).

٣- ويقول العز بن عبد السلام: (وَجُوبُ إِجَارَةِ رُسُلِ الْكُفَّارِ مَعَ كُفْرِهِمْ، لِمَصْلَحَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالرِّسَالَةِ مِنَ الْمَصَالِحِ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ) (٣٣).

٤- ويقول ابن الهمام وابن نجيم من الحنفية: (فَإِنْ قَالَ - أَيْ الْحَرْبِيُّ -: دَخَلْتُ بِأَمَانٍ لَمْ يُصَدَّقْ وَأُخَذَ، وَلَوْ قَالَ: أَنَا رَسُولٌ، فَإِنْ وُجِدَ مَعَهُ كِتَابٌ يُعْرَفُ أَنَّهُ كِتَابٌ مَلِكِهِمْ بِعَلَامَةٍ تُعْرَفُ بِذَلِكَ كَانَ أَمِنًا، فَإِنَّ الرَّسُولَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَمَانٍ خَاصٍّ بَلْ بِكَوْنِهِ رَسُولًا يَأْمَنُ) (٣٤).

٥- يقول ابن قدامة: (فَاتِنَا لَوْ قَتَلْنَا رُسُلَهُمْ لَقَتَلُوا رُسُلَنَا فَتَفُوتُ مَصْلَحَةُ الْمُرَاسَلَةِ) (٣٥).

- (٢٩) ابن حنبل، احمد، المسند، ٣٩٦/١.
 (٣٠) باعمر، مرجع سابق، ص ١١٤.
 (٣١) الغزالي، الوسيط، ٥٠/٢.
 (٣٢) ابن جزير، القوانين الفقهية، ص ١٧٤.
 (٣٣) ابن عبد السلام، العز، قواعد الحكام في مصالح الأنام، ١١١/١.
 (٣٤) ابن الهمام، فتح القدير، ٢٣/٦. ابن نجيم، البحر الرائق، ١١٠/٥. انظر: باعمر، مرجع سابق، ص ١١٤.
 (٣٥) ابن قدامة، المغني، ١٩٨/٩.

د.عارف خليل أبو عيد

وهناك عدة آثار تترتب على اختراق الحصانة الدبلوماسية: فالمبعوث الدبلوماسي له الحصانات الدبلوماسية في شخصه وماله ومسكنه، ولكن قد تخترق بعض الدول هذه الحصانات فتعتدي على المبعوث الدبلوماسي، فهل عالج الفقه القانوني الدولي والفقه الإسلامي هذه الاختراقات؟ وكيف كانت المعالجة؟

أولاً: اختراق الحصانات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي:

لقد اعتبر الإسلام أن الاعتداء على الرسل والمستأمنين جرماً يوجب العقوبة، وأمرًا لا يسكت عليه، بل لا بد من اتخاذ عقوبة رادعة، تحفظ هبة الدولة وكذلك القوانين والمبادئ العامة التي تحفظ أمن الرسل والسفراء، ومما يدل على ذلك: - عندما بعث الرسول ﷺ عثمان بن عفان إلى قريش في عام الحديبية ليبلغهم أن النبي لم يأت لقتال وإنما جاء ليعتمر ثم يعود، احتبسته قريش، وجاء الخبر أن قريشا قد قتلت عثمان ابن عفان فغضب - عليه السلام - ودعا الصحابة إلى المبايعة على القتال وعدم الفرار^(٣٦)، وهذا يدل على أن قتل الرسول دفع النبي ﷺ إلى إعلان الحرب ومقاتلة كفار قريش، بعد أن قال: (لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة يسألوني فيها صلة الرحم إلا أعطيتهم إياها)^(٣٧).

ولما أرسل الرسول ﷺ الحارث بن عمير الأزدي بكتاب إلى أمير بصرى تعرض له شرحبيل بن عمرو الغساني في منطقة مؤتة في جنوب الأردن وقتله بعدما علم أنه رسول رسول الله ﷺ ولم يقتل لرسول الله أي رسول من قبل، فحزن عليه الرسول ﷺ حزناً شديداً، وجهز جيشاً بقيادة زيد بن حارثة ليقتص ممن قتلوا رسوله، وكانت غزوة مؤتة المعروفة^(٣٨). وهذا يدل على أن الاعتداء على الرسل من الأمور التي لا

(٣٦) ابن هشام، السيرة النبوية، ٣/ ٣١٥.

(٣٧) المرجع نفسه، ٣/ ٣١٠.

(٣٨) الخضرى بك، محمد، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ص ١٦٧ و ١٨٠.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

تقبل، وقد استوجب من رسول الله ﷺ أن يعلن حرباً على من اعتدى على أمن رسوله وما له من حصانة وحماية.

ثانياً: الحصانة الشخصية في القانون الدولي:

الذي استقر عليه القانون الدولي أن الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي تقتضي حاميتها من كل تعرض يسيء إليه، أو اعتداء يوجه نحوه، أو أي فعل يتضمن مساساً بشخصيته.

كما أن مفهوم هذه الحصانة تعني عدم جواز التعرض له بالقبض وعلى ذلك نصت المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا^(٣٩).

والسبب الذي لأجله منح هذه الحصانة ليتمكن من القيام بأعباء مسؤولياته، ووظائفه بحرية واستقلال، له ولأفراد البعثة، فتؤمن له الدولة حرية الانتقال على إقليمها، مع عدم الإخلال بقوانينها وأنظمتها والتي تتعلق بأمنها.

كما تقوم بإعفائه من جميع الخدمات العامة والخاصة وهذا ما أشارت إليه المادة ٢٧ من اتفاقية فيينا.

يقول فوشي (إن مبدأ حرية الممثلين الدبلوماسيين يعطو ما عداه في هذا المجال ويسيطر عليه، وهو من أقدم مظاهر القانون الدولي وهو الأساس الذي تنفرع عنه الامتيازات الأخرى^(٤٠)).

(٣٩) ياسين الدبلوماسية الإسلامية مقارنة بالقانون الدولي الحديث، ص ١٦٣ - ١٦٤، الشركة الجديدة عمان وانظر: القانون الدولي العام في السلم والحرب، الشافعي محمد بشير، ص ٤٥٨ - ٤٥٩، القانون الدولي العام في وقت السلم حامد سلطان، ص ١٠٧ - ١٧٧، مدخل إلى القانون الدولي العام، محمد شكري ص ٣٨٨.

(٤٠) فوشي ح ١ بند ١٨٦ ص ٦٣ نقلاً عن علي صادق أبوهيف القانون الدولي ص ١٥٥.

د. عارف خليل أبو عيد

ومن أهم مظاهر الحصانة الشخصية، عدم التعرض لمقر البعثة الدبلوماسية، فلا يجوز للسلطات المحليه دخول هذه الدار، أو اتخاذ أي إجراء فيها إلا بإذن مسبق من رئيس البعثة، وقد ثار منذ زمن طويل تساؤل عن الأساس القانوني لدار البعثة الدبلوماسية، ولماذا لا يجوز التعرض له؟^(٤١) وقد كيف علماء القانون الدولي هذا الأساس على نظريات ثلاث:

١- نظرية امتداد الإقليم.

٢- نظرية مقتضيات الوظيفة.

٣- نظرية الصفة النيابية^(٤٢).

وزيادة في الاحتياط لحفظ حياة المبعوث الدبلوماسي وصيانة مقر البعثة تضع الدول نقطا عسكرية أمام كل سفارة للتفتيش، وضبط الداخلين والخارجين، كما أن مسكن المبعوث الدبلوماسي (وسكن عائلته الخاص) يأخذ حكم دار البعثة من حيث الحصانة وعدم الدخول بالنسبة للسلطات المحلية وغيرها، إلا بعد موافقة مسبقة كما أشارت بذلك المادة ٣٠ من اتفاقية فيينا^(٤٣).

وتنص المادة ٢٩ من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية التي أبرمت سنة ١٩٦٣ على أن تكون حرمة الشخص المبعوث الدبلوماسي مصونة ولا يجوز إخضاعه لأية صورة من صور القبض أو الاعتقال ويجب على الدولة المعتمد لديها معاملته بالاحترام اللائق، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حرته أو كرامته^(٤٤).

(٤١) الدبلوماسية الإسلامية مقارنة بالقانون الدولي الحديث ص ١٦٤، القانون الدبلوماسي أبو هيف، ص ١٢٧-

(٤٢) ١٣٠، القانون الدولي العام في وقت السلم، حامد سلطان ١٧٥ أبو هيف القانون الدبلوماسي، ص ١٢٢-١٢٦، الدبلوماسية الإسلامية، ص ١٦٤ القانون الدولي العام في السلم والحرب، الشافعي محمد البشير، ص ٤٥٦ - ٤٥٨، مدخل إلى القانون الدولي العام، محمد عزيز شكري، ص ٣٨٠ - ٣٨١.

(٤٣) الدبلوماسية الإسلامية، ص ١٦٤-١٦٥، القانون الدبلوماسي، أبو هيف، ص ١٦١ - ١٦٢ القانون الدولي في السلم والحرب، الشافعي محمد بشير، ص ٤٥٩.

(٤٤) انظر عاصم جابر الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة ص ١٠٦٢ منشورات عويدات ط ١٩٨٦.

الحصانة الشخصية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي:

وبعد هذا العرض للحصانة الشخصية للسفير في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام تبين لنا بجلاء أن الشريعة الإسلامية كانت سباقة إلى تقرير ضرورة احترام شخص السفير ومسكنه الذي يأوي إليه، وأغراضه التي هي ملك له، بل وصل هذا الاحترام إلى صيانة دمه في الإسلام ولو تكلم بما لا يتفق مع عقائد المسلمين، فقد سبق القول أن رسولاً تطاول بالكلام عند رسول الله ﷺ وقال ما لا ينبغي أن يتكلم به، فقال له الرسول ﷺ: ((لولا أن الرسل لا تقتل لقتلتك)). فدل الحديث بأن السفير آمن وإن تكلم بما لا ينبغي قوله.

المبحث الثالث

الأشخاص الدبلوماسية أعضاء البعثات الدبلوماسية

الحصانة الدبلوماسية تقابل أمان الرسل، وعقد الأمان في الفقه الإسلامي: أي أن المبعوث الدبلوماسي هو رسول وسفير بلده إلى الدولة المعتمد لديها، موكولة إليه مهمات معينة ومحددة يقوم بها، ويعطى المبعوث أماناً على حياته وممتلكاته وأعوانه وأهله ليتمكن من أداء الأعمال الموكولة إليه.

فالمبعوث السياسي هو سفير أو رسول بلده وعليه فإنه يقابل الرسول أو السفير في الفقه الإسلامي، وتسنده إليه أحكام السفير والرسول، وبإضافة الأمان له لممارسة أعماله بأمان، فهو يقابل المستأمن في الفقه الإسلامي، وتجري عليه أحكام عقد الأمان والمستأمن، فالمبعوث رسول أعطي أماناً، يقول صلاح الدين المنجد: وأمان الرسل عند العرب يقابل ما يسميه الغربيون "الحصانة" فقد شملوا الرسول ومن يكون معه بالأمان

د. عارف خليل أبو عيد

والسلام طول مكثه في بلاد المرسل إليه حتى يعود سالماً مطمئناً إلى بلاده وأهليه^(٤٥)، ويقول محمد التابعي: أمان السفراء يعادل أو يرادف ما نسميه في الوقت الحاضر الحصانات، فالأمان والحصانة على مسمى واحد^(٤٦)، وليبيان الصورة واتضحها لا بد من بيان معنى الرسول، والسفير، وعقد الأمان والمستأمن، في الفقه الإسلامي.

معنى الرسول:

الرسول لغة: الذي يتابع أخبار الذي بعثه، وهو اسم من أرسلت، وكذلك يطلق على الرسالة، وأرسل الشيء: بعثه، كما في قوله عز وجل: ﴿لَأَمَّا تَرَأَىٰ أَنَا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ (٨٣) سورة مريم، والإرسال: التوجيه، وقد أرسل إليه، قال أبو العباس: "الفرق بين إرسال الله عز وجل أنبياءه وإرساله الشياطين على أعدائه في قوله تعالى: "إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين"، إن إرساله الأنبياء إما هو وحده إليهم أن أنذروا عبادي^(٤٧).

الرسول في الاصطلاح:

الرسول في الاصطلاح له معان عدة حسب أهل الاصطلاح، ففي الدين: إنسان حر ذكر يوحى إليه بشرع ويؤمر بتبليغه^(٤٨).

وهو عند الفقهاء: من أمره المرسل بأداء الرسالة في عقد أو أمر آخر، كتسليم المبيع، وقبض الثمن في البيع وأداء الثمن في الشراء، فهو يبلغ الرسالة فقط وليس بوكيل.

- (٤٥) أبو هيف، مرجع سابق، ص ١٢٤-١٢٥. انظر غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٣٠.
 (٤٦) المنجد، صلاح الدين، فصول في الدبلوماسية، مطبوع مع كتاب رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة لأبي علي الحسين بن محمد المعروف بابن الفراء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م، ص ١٣٨.
 (٤٧) ابن منظور، لسان العرب، ١١/٢٨٣-٢٨٥..
 (٤٨) القرطبي محمد بن احمد الجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٩٢ ابن تيمية احمد مجموع الفتاوى ج ١٠ ص ٢٩٠ الطبعة السعودية.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

وهو عند الملوك: رجل يرسل بين حاكمين في أمور خاصة من عقد صلح أو هدنة أو فداء أو تحالف، وتكون فيه صفات معروفة يجب أن تتوافر به، فيمثل المرسل كأنه هو ويتكلم باسمه.^(٤٩)

ينضح من التعريفات السابقة ان كلمة الرسول في العمل الدبلوماسي لا تشير إلى رتبة خاصة كما تشير إليها كلمة ENVOYE الفرنسية مثلاً، وإنما على الرسول أداء الرسالة مهما كان موضوعها واختصاصها^(٥٠).

معنى السفير:

السفير في اللغة من سفر أو أسفر بين القوم إذا أصلح، ومنه سفرت بين القوم أسفر سفارة أي كشفت ما في قلب هذا وقلب هذا لأصلح بينهم. وسفرت المرأة نقابها تسفره سفورا، فهي سافرة^(٥١).

ويظهر مما سبق أن في السفارة معنى من معاني الرسالة وهو التوجه والانطلاق غير أن هذا المصطلح أصبح له معنى محدد في اللغة لا يخرج عن الصلح ثم اتخذت معاني أخرى تخرج عن الصلح الذي حصرت به كتب اللغة. وسترى أن من السفراء من أرسل للتعزية أو الاستتفار أو التهنة أو تقديم الهدايا^(٥٢).

فالسفير في أصل اللغة الساعي بين طرفين في الصلح، ثم استخدمت بعد ذلك في معنى الرسول بين اثنين لعمل ما، ولم تعد مقتصرة على الصلح.

السفير في الاصطلاح:

أما السفير في الاصطلاح فهو الذي يمضي بين القوم في الصلح أو بين رجلين، وقيل: الرسول المصلح بين القوم^(٥٣). والعرب لم تفرق بين الرسول والسفير في علاقاتها

(٤٩) المنجد، مرجع سابق، ص ١٠٧ - ١٠٨. أبو عبيد، مرجع سابق، ص ٢٧٤.
 (٥٠) المنجد، مرجع سابق، ص ١٠٨.
 (٥١) ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٠/٤.
 (٥٢) المنجد، المرجع نفسه، ص ١٠٨ - ١٠٩.
 (٥٣) أبو عبيد، مرجع سابق، ٢٧٤. ابن منظور، لسان العرب، ٣٧٠/٤.

د.عارف خليل أبو عيد

الدبلوماسية مع القبائل والدول الأخرى، بمعنى لم يكن لأحدهما ميزة خاصة على الآخر^(٥٤).

وفي القانون الدولي: الرسول أو السفير أو المبعوث الدبلوماسي هي مصطلحات مترادفة لمعنى واحد هو الدبلوماسي الذي له امتيازات خاصة، فقد عرف القانون الدولي السفير: (موظف عمومي Ambassador ذو ولاية دبلوماسية رفيعة، ينتدبه رئيس دولته بكتاب اعتماد خاص، ليمثله شخصياً أو يمثل حكومته ويقضي مصالحها السياسية لدى بلاط الدولة الموفد إليها أو مقر حكومتها. ويتمتع السفير في الدولة الموفد إليها بامتيازات وحصانات دبلوماسية معطومة يقرها القانون والعرف الدولي والمجاملات الدولية ومعاملة المثل)^(٥٥).

معنى عقد الأمان:

الأمان في اللغة من أمن، والأمن: ضد الخوف، والأمان: إعطاء الأمانة. واستأمن إليه: دخل في أماته، وقد أمنه وآمنه، والأمن: المستجير ليأمن على نفسه^(٥٦).

الأمان اصطلاحاً:

لقد عرف الفقهاء المتقدمون والمعاصرون الأمان بتعريفات متعددة، اختلفت ألفاظها واتحد معناها، ومن هذه التعريفات:

عرف السرخسي من الحنفية الأمان بقوله (هو رفع استباحة دم الحربي أو ماله مع استقراره تحت حكم الإسلام)^(٥٧).

وقال الحطاب: (الأمان: حماية غير المسلم مع استقراره تحت حكم الإسلام مدة ما)^(٥٨) وعرفه الشربيني الشافعي بقوله (هو الكافر الذي ليس بيننا وبينه سلام وهو وإن

(٥٤) المنجد، المرجع نفسه، ص ١٠٩ - ١١٠.

(٥٥) حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، دار الفكر، دمشق، ١ / ٣٩.

(٥٦) الفراهيدي، خليل بن أحمد العين، ٣٨٨/٨ - ٣٨٩ تحقيق مهدي المخزومي مؤسسة دار الهجرة ايران ط ١٤٠٥ هـ. ابن منظور، لسان العرب، ٣١ / ٢٢.

(٥٧) السرخسي محمد بن احمد شرح السير الكبير ج ١ ص ٢٨٣ تحقيق صلاح الدين المنجد

(٥٨) الحطاب مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٦.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

كان من الأعداء إلا أنه أراد دخول دار الإسلام لحاجة له كتبليغ رسالة أو تجارة أو عمل أو غير ذلك وقد منحه ولي الأمر مدة محددة فهو آمن^(٥٩) وقال ابن قدامة (ليس لأهل الحرب دخول دار الإسلام بغير أمان لأنه لا يؤمن أن يدخل جاسوساً)^(٦٠)

ومن التعريفات المنسجمة مع النظرة الحديثة للتعامل مع الأجانب في لغة العصر:

(التزام تتعهد بموجبه دولة ما بحماية رعايا دولة أخرى مع السماح لهم بالإقامة في أراضيها مدة ما، متمتعين بالحقوق الإنسانية الأساسية)^(٦١).

وقد قسم أبو حامد الغزالي الأمان إلى قسمين عام لا يتولاه إلا السلطان، وإلى خاص يستقل به الآحاد^(٦٢). وهذا التقسيم كان يصلح في الأزمنة الغابرة ولكنه لا يصلح في زماننا الحاضر وذلك لأن الدول هي التي تصدر مثل هذا التصريح.

معنى المستأمن:

لا يختلف معنى المستأمن عن معنى الأمان، فهو مستمد ومصروف منه، فهو مأخوذ من استأمن فلانا إذا طلب الأمان، أي أراد دخول بلاد المسلمين بعقد أمان^(٦٣). -
فالمستأمن: (هُوَ مَنْ يَدْخُلُ دَارَ غَيْرِهِ بِأَمَانٍ مُسَلِّمًا كَانَ أَوْ حَرَبِيًّا)^(٦٤).

(٥٩) والشريبي مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣٤.

(٦٠) وابن قدامة المغني ج ٨ ص ٥٢٣.

(٦١) سباط، حسام محمد سعيد، اللجوء السياسي في الإسلام ص ٢١، بيروت، دار البيارق، ط ١، ١٩٩٧م، باعمر، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٦٢) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، الوسيط، تحقيق احمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ، ٤٣/٧. باعمر، مرجع سابق، ص ٧-٧٧.

وابن قدامة المغني ج ٨ ص ٥٢٣

(٦٣) قلعه جي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، لبنان، ط ٢، ١٩٨٨م، ص ٤٢٦. ابن منظور، لسان العرب، ٢٢/١٣. باعمر، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٦٤) الحصكفي، محمد علاء الدين، در المختار شرح تنوير الابصار، مطبعة الواعظ، مصر، ٩٨/٢. بداماد أفندي، عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأنهر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص ٦٥٦. النووي، يحيى بن شرف، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ، ٣٢٥/١.

د.عارف خليل أبو عيد

وعرفه محمد أبو زهرة بقوله (هو شخص دخل الديار الإسلامية على غير نية الإقامة المستمرة فيها، بل إقامته فيها تكون محدودة بمدة معلومة يدخل فيها بعقد يسمى عقد الأمان)^(٦٥).

نخلص مما تقدم من التعريفات أن المبعوث الدبلوماسي يقابل الرسول أو السفير الذي أعطي أماناً في الفقه الإسلامي، بل إن الرسول له الأمان، دون عقد أمان فيما ذهب إليه جمهور الفقهاء، كالقشندى، والغزالي، وابن تيمية، والمرداوي، وابن مفلح، والنووي، ومن المعاصرين الدكتور صادق العففي، ونجيب الارمنازي. وان ما ذهب إليه بعض الفقهاء إلى القول بان الرسول لا بد له من عقد أمان عند دخوله دار الإسلام غير صحيح كالشيرازي من الشافعية، ومن المعاصرين الدكتور حمدي غنيمي، والدكتور صادق عفي في قول آخر له^(٦٦).

فالرسول الذي أعطي أماناً كان له زيادة حصانة وامتياز، فهو رسول وسفير من نوع خاص، فأحكام الأمان بالنسبة له يزيد قوة وضماتاً عن الأمان بالنسبة لغيره من الناس. كما يقول الغنيمي: (إن القول بجواز دخول رسول بلاد المسلمين دون حاجة إلى عقد أمان بالنسبة لهذا الحكم مبني على واقع الرسالة في سابق الزمان عندما كان صاحبها يقدم لأمر عاجل ثم يعود، أما السفارة التي تمتد لفترة فكان لابد فيها من أمان)^(٦٧).

(٦٥) أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، ص ٦٨ دار الفكر العربي، القاهرة، . باعمر، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٦٦) القشندى، أبو العباس احمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الانشاء ١/٣٢١ مطابع كونستا توماس وشركاه، القاهرة، الغزالي، الوسيط، ٤٤/٧. ابن تيمية، المحرر في الفقه، ١٨١/٢. ابن مفلح، المبدع، ٣/٣٩٤. النووي، روضة الطالبين، ١/٢٩٩. عفي، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، ص ١٩. الأرمنازي، نجيب التشريع الدولي في الإسلام، ص ٢١٣. رياض الرئيس للكتب والنشر لندن ط ٢ ١٩٩٠ الشيرازي، المهذب، ٢/٢٦٣. دار الفكر بيروت الغنيمي، حمدي، الملجأ في القانون الدولي، كلية الحقوق، الإسكندرية، ١٩٧٦م، ص ٩٨. باعمر، مرجع سابق، ص ٨٩- ٩٤.

(٦٧) الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، ص ٦٠٦. . باعمر، مرجع سابق، ص ٩٣.

المبحث الرابع أنواع الحصانات الدبلوماسية

العمل الدبلوماسي مارسه العرب قبل الإسلام، حيث كانوا يرسلون الرسل بينهم، ولا سيما بين فترات الحرب بين القبائل، من أجل دفن الموتى واستبدال الأسرى، وعقد معاهدات لإيقاف الحرب الدائرة بينهم، أو لعقد حلف بين القبائل، كما مارسه الرسول عليه الصلاة والسلام، والخلفاء الراشدون من بعده، ومارسته الدول الإسلامية على مدى عهدها، وكان الرسل يعطون أماتا على حياتهم وأموالهم وأعوالهم ومن رافقهم، ولذا فإن الحصانة الدبلوماسية مارسها المسلمون مستنديين في ذلك إلى نصوص شرعية من الكتاب الكريم والسنة النبوية المطهرة، وأحكامها منتشرة في كتب التفسير والحديث والفقه، وسأذكر ما وصلت إليه من استدلالات على الحصانة الدبلوماسية بعد بيان أنواع الحصانات وبيان التأسيس القانوني لها، ثم بيان الفرق بين مفهوم الحصانة الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والفقه القانوني الدولي، وبيان ذلك كالآتي:

النوع الأول: الحصانة الشخصية:

لا يختلف مفهوم الحصانة الشخصية في القانون الدولي عن مفهومه في الفقه الإسلامي فهي: ميزة تقضي بحماية الدبلوماسي من كل أذى واعتداء على نفسه أو مسكنه أو مقر بعثته التي يمارس فيها أعماله الدبلوماسية^(٦٨).

والأصل والمستند القانوني للحصانة الشخصية في القانون الدولي هو اتفاقية فيينا المنعقدة عام ١٩٦١م حيث جاء في المادة (٢٩) منها (حرمة ذات المبعوث الدبلوماسي مصنونة، ولا يجوز إخضاعه للاحتجاز أو الاعتقال، وعلى الدولة المستقبلة معاملته بالاحترام اللائق واتخاذ كافة التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على ذاته أو حرمة أو كرامته^(٦٩)).

كما حددت المادة الأولى من اتفاقية فيينا أن أماكن البعثة تشمل " المباني أو أية أجزاء منها والأراضي الملحقة بها، بغض النظر عن صفة مالكها، والتي تستعمل

(٦٨) عارف أبو عيد، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٦٩) الشيخ خالد حسن الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، ١٩٩٩، ص ٣٢٦. مطبعة عدنان عبد الجابر الأردن ١٩٩٩

د. عارف خليل أبو عيد

لأغراض البعثة بما في ذلك سكن رئيسها". كما نصت المادة (٢٢) الفقرة (أ) منها على حرمة هذه الأماكن، وحظرت على أشخاص الدولة المستقبلية دخولها إلا بموافقة رئيس البعثة.

كما أشارت المادة (٣٠) إلى تمتع سكن المبعوث الخاص بنفس الحرمة والحماية التي تتمتع بها أماكن البعثة^(٧٠).

وأما المستند والأصل في الفقه الإسلامي للحصانة الدبلوماسية فهو كتاب الله تعالى وسنة النبي عليه الصلاة والسلام، وما تناثر في كتب التفسير والحديث والفقه من أقوال علماء الإسلام.

١- من كتاب الله الكريم:

أ - قال تعالى: **لَوْ أَنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجَرَهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ**{^(٧١) (٦) سورة التوبة.

ووجه الدلالة من الآية هو أنه إذا جاء أحد من المشركين الذين أحلت دماؤهم وأموالهم وطلب الأمان ليسمع كلام الله تعالى ويتعلم أحكام الإسلام فيجب أن يؤمن، ويحفظ من كل سوء، ولا يستحل ماله ودمه، حتى يسمع كلام الله تعالى، ثم يعود إلى مأمنه من حيث جاء وهذا ما قرره الفقهاء والمفسرون والمحدثون المتقدمون منهم والمتأخرون، كالرازي، وابن الجوزي، وابن كثير، والشوكاتي، والجصاص والنحاس^(٧٢)، وغيرهم، ومن أقوالهم: ما قاله ابن الجوزي: في قوله تعالى [وان أحد من المشركين استجارك] قال المفسرون وإن أحد من المشركين الذين أمرتك بقتلهم استأمنك بيتي أن يسمع القرآن وينظر فيما أمر به ونهي عنه فأجره، ثم أبلغه الموضع الذي يأمن فيه^(٧٣)، ويقول الطبري: (يقول تعالى لنبيه: وإن استأمنك يا محمد من المشركين الذين أمرتك بقتلهم وقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحرم أحد ليسمع كلام الله منك، وهو القرآن الذي أنزله الله عليك فأجره، حتى يسمع كلام الله وتتلوه عليه. فإن هو أبى أن يسلم ولم يتعظ

(٧٠) خالد الشيخ، مرجع سابق، ١٩٩٩، ص ٣٢٨. غازي حسن، مرجع سابق، ص ١٣٣-١٣٧.

(٧١) الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، ص ٦٠٦. باعمر، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٧٢) ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، ٢٧١/٣. دار الفكر بيروت ط ١٩٨٧.

(٧٣) ابن الجوزي، زاد المسير، ٢٧١/٣.

الخصائص الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

لما تلوته عليه من كلام الله، فرده إلى حيث يأمن منك وممن في طاعتك حتى يلحق بداره وقومه من المشركين (٧٤).

ب- قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (٧٥).

وجه الدلالة من الآية أن الله -ﷻ- أمر المؤمنين بالعدل حتى مع الأعداء في السلم والحرب ومن جملة ذلك الممثل السياسي (السفير أو الرسول أو المعاهد) (٧٦)، فليس من العدل استباحة دم ومال من أتى ودخل دار الإسلام بميثاق وعهد بالأمان على نفسه وماله، وليس من العدل أيضا استباحة مال ودم من أتى حاملا رسالة لغيره، ولم يدخل للقتال ولا للاعتداء على حرمة ديار الإسلام، ولا التجسس على أخبارهم.

ج- قال تعالى: {ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} (٧٧)

وجه الدلالة أن الله تعالى أوجب الدعوة إلى سبيله بالحكمة، وليس من الحكمة الاعتداء على الممثل الدبلوماسي، لأنه يحمل رسالة قد تحقق بها الدماء، وتزرع المحبة مكان البغضاء والصالح بدل العداوة والمحاربة، فليس من الحكمة استباحة دماء وأموال هؤلاء الدبلوماسيين ومن كان على شاكلتهم.

٢- من السنة النبوية:

أ- (عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: جاء ابن النواحة وابن اثال رسولا مسيلمة إلى النبي ﷺ فقال لهما: "أتشهدان أي رسول الله"، قالوا: "نشهد أن مسيلمة رسول الله"، فقال النبي ﷺ: "أمنت بالله ورسله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما". قال عبد الله: "فمضت السنة أن الرسل لا تقتل") (٧٨).

(٧٤) ابن جرير الطبري، جامع البيان ج ١ ص ١٠٣:

(٧٥) سورة المائدة.

(٧٦) أبو عبيد، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٧٧) (١٢٥) سورة النحل.

(٧٨) ابن حنبل، احمد، المسند، ٣٩٦/١.

د. عارف خليل أبو عيد

وجه الدلالة: أن الحديث يدل على تحريم قتل الرسل الواصلين من الكفار وإن تكلموا بكلمة الكفر في حضرة الإمام^(٧٩) والحديث يفيد كذلك أن للرسول مطلق الحرية في إبداء وجهة نظره التي يعتقدونها في كل ما يواجهه له من أسئلة، ولا يؤاخذ إن خالف في رأيه الشريعة الإسلامية، هذه هي الحصانة الشخصية التي منحها الشريعة الإسلامية للسفراء، فهم آمنون على أنفسهم حتى يتمكنوا من تبليغ الرسالة التي يحملونها بعيدا عن الخوف والإرهاب^(٨٠).

ب- عن بكير بن الأشج أن الحسن بن علي بن أبي رافع حدثه: أن أبا رافع أخبره: أنه أقبل بكتاب من قريش إلى رسول الله ﷺ قال: " فلما رأيت النبي عليه السلام ألقى في قلبي الإسلام، فقلت: "يا رسول الله إني والله لا أرجع إليهم أبدا"، فقال رسول الله: "أما إني لا أخيس^(٨١) بالعهد، ولا أحبس البرد، ولكن أرجع فإن كان في قلبك الذي في قلبك الآن فارجع"، قال: " فرجعت ثم أقبلت إلى رسول الله وأسلمت".^(٨٢)

وجه الدلالة: يقول الخطابي معقبا على الحديث: (إن العقد يراعى مع الكافر، كما يراعى مع المسلم، وإن الكافر إذا عقد لك عقد أمان فقد وجب عليك أن تؤمنه، وأن لا تقتله في دمه، ولا ماله، ولا منفعة)^(٨٣).

إن الحديث يدل على وجوب الوفاء بالعهد، وأنه لا يحل للمسلمين حبس الرسل؛ لأن الرسالة تفتضي جوابا يصل على يد الرسول، وفي حبسه منع وصول الجواب إلى الدولة التي أرسلت الرسول. وفي الحديث كذلك دليل على عدم جواز تحلل السفير من مهمته أو أن يكون لاجئاً سياسياً - بتعبير العصر-، فلا يقبل منه حتى ولو أعلن إسلامه؛ لأن في ذلك إخلالاً بالعهد، والواجب أن يبلغ الرسالة ويتلقى الجواب ليحمله إلى دولته^(٨٤).

- (٧٩) العظيم آبادي، محمد شمس الحق عون المعبود - ج ٧ ص ٣١٤. دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ١٤١٥
 (٨٠) أبو عيد، مرجع سابق، ص ٢٨٢.
 (٨١) لا أخيس بكسر الخاء المعجمة بعدها تحتية أي لا أنقض العهد من خاس الشيء في الوعاء إذا فسد. العظيم آبادي، محمد شمس الحق (١٣٢٥هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داوود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ، ج ٧/ص ٣١١.
 (٨٢) ابن حنبل، احمد (٢٤١هـ)، مسند احمد، دار صادر، بيروت، ٨/ ابو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ)، سنن أبي داوود، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ١/٦٢٧. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله (٣٢١-٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، بيروت، ٣/٥٩٨. ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد (٣٥٤هـ)، صحیح ابن حبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٩م، ١١/٢٣٣.
 (٨٣) الخطابي، محمد بن محمد معالم السنن، ٢/٤٨٤. دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨١م.
 (٨٤) أبو عيد، مرجع سابق، ص ٢٨٢.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

ج- عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ بعث خاله وكان اسمه حراماً أخواً أم سليم في سبعين رجلاً فقتلوا يوم بئر معونة، وكان رئيس المشركين عامر ابن الطفيل، وكان أتى النبي ﷺ فقال: " أخيرك بين ثلاث خصال: أن يكون لك أهل السهل ولى أهل المدر، أو أكون خليفتك من بعدك، أو أغزوك بغطفان بألف أشقر وألف شقراء) ^(٨٥)

وجه الدلالة: أن عامر بن الطفيل قدم على رسول الله رسولا من قومه، وتآمر هو ورجل يقال له أربد من قيس، ولكن الله تعالى رد كيدهم في نحورهم، ولم يمس الرسول ﷺ بأذى، ولم يزد في رده على تهديد عامر بن الطفيل إلا أن قال: "اللهم اكفني عامر بن الطفيل"، فهلك هو وصاحبه أربد. ^(٨٦)

٣- أقوال الفقهاء وعلماء المسلمين:

■ يقول أبو يوسف صاحب أبي حنيفة: (إن الولاية إذا ما لقوا رسولا يسألونه عن اسمه فإن قال: " أنا رسول الملك بعثني إلى ملك العرب، وهذا كتابه معي فإنه يصدق ولا سبيل عليه، ولا يتعرض له، ولو أن المسلمين أسروا مركباً في البحر، وقال نفر من ركابه: نحن رسل بعثنا الملك"، فلا يتعرض لهم) ^(٨٧).

فالرسل والسفراء متى قدموا إلى إقليم الدولة الإسلامية فهم آمنون، ولا يجوز التضييق أو الاعتداء عليهم بأي وجه من وجوه الاعتداء ^(٨٨).

■ ويقول: (ولو أن مركباً من مراكب المشركين من أهل الحرب حملته الريح بمن فيه حتى ألقته على ساحل مدينة من مدائن المسلمين، فأخذ المركب ومن فيه، فقالوا نحن رسل بعثنا الملك، وهذا كتابه معنا إلى ملك العرب، وهذا المتاع الذي في المركب هدية إليه، ينبغي عدم التعرض لهم) ^(٨٩).

(٨٥) السنن الكبرى - البيهقي ج ٩ ص ٢٢٥ .

(٨٦) أبو عبيد، مرجع سابق، ص ٢٨٢ .

(٨٧) الخراج، يعقوب بن ابراهيم ص ١٨٨ . المطبعة السلفية

(٨٨) أبو عبيد، مرجع سابق، ص ٣٠١ .

(٨٩) أبو يوسف، يعقوب بن ابراهيم، الخراج، ١٨٨ المطبعة السلفية،

د.عارف خليل أبو عيد

- قال أشهب من المالكية: (والسنة تأمين الرسل: وأن لا يهاجوا ولا يخرجوا ما دام لما أرسلوا وجهه، وانتظار جواب) (٩٠).
- وقال سحنون من المالكية: (وان قال بعد أن اخذ - أي الحربي - أنا رسول الملك إلى الخليفة، فإن اخرج كتابا يشبهه، وأرى دلالة ذلك فهو آمن حتى يبلغ ويرجع) (٩١).
- وقال النووي: (الرسول لا يتعرض له) (٩٢).

إن أصل الحصانة للممثل الدبلوماسي في الفقه القانوني مبنية على المجاملة والمعاملة بالممثل والاتفاقات بين الدول، بينما في الفقه الإسلامي مبنية على أصول دينية وعقائدية مستمدة من أمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ وهذا يعطيها قوة ذاتية والالتزام من قبل الأفراد والجماعات، كما أن حرمة الدماء مبدأ عام في الشريعة الإسلامية.

ثانياً: الحصانة القضائية:

والمقصود إعفاء الممثل السياسي من الخضوع للإجراءات القضائية في الدولة المضيفة وهذه الحصانة تشمل الإعفاء من القضاء الجنائي، ومن القضاء المدني والإداري، ومن إجراءات أداء الشهادة أمام المحاكم المحلية في الدولة المضيفة. (٩٣)

وقد نصت المادة (٣١) من معاهدة فيينا على هذه الحصانة، حيث جاء فيها:

(يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية فيما يتعلق بالقضاء الجنائي للدولة المعتمد لديها، وكذلك ما يتعلق بقضائها المدني والإداري إلا في الحالات الآتية:
أ - الدعاوى العينية المتعلقة بالأموال العقارية الخاصة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة.

- (٩٠) ابن أبي زييد القيرواني، النوادر والزيادات، ٣/٣٣٣. دار الغرب الاسلامي بيروت ط ١٩٩٩ انظر ابن عابدين، محمد امين الحاشية، ٤/٣١٢. دار الكتب العلنية بيروت
- (٩١) المرجع السابق، ٣/١٢٨.
- (٩٢) النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)، روضة الطالبين، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٧/٤٧٣.
- (٩٣) باعمر أحمد سالم، الفقه السياسي - الحصانة الدبلوماسية، ص ١٦٥ دار النفائس، الأردن، ط ١، ٤٢٥١هـ - ٢٠٠٥م.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

ب - الدعاوى المتعلقة بشؤون الإرث والتركات والتي يدخل فيها بوصفه منفذاً أو مديراً أو وريثاً أو موصياً له، وذلك بالأصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المعتمدة.

ج - الدعاوى المتعلقة بأي نشاط مهني أو تجاري يمارسه في الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسمية.

د - يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من أداء الشهادة.^(٩٤)

ولا تعني الحصانة القضائية عدم مشروعية تجريم المبعوث الدبلوماسي، بل تعني أنه لا يخضع لمحاكم الدولة المضيفة، بل يخضع لمحاكم بلده الموفد منها وقوانينها، وهذا ما نصت عليه الفقرة الرابعة من المادة (٣١) من معاهدة فيينا: (إن تمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية في الدولة المعتمد لديها لا يعفيه من قضاء الدولة المعتمدة).

أما في الفقه الإسلامي فالحصانة القضائية محل اختلاف بين فقهاء المسلمين، فإذا ارتكب الرسول أو المستأمن جرماً يوجب عقاباً فهل تطبق عليه الأحكام الإسلامية أم لا؟ ذهب الفقهاء في ذلك إلى اتجاهات حسب الجرائم المرتكبة، وهي كالتالي:

أولاً: حقوق العباد: اتفق الفقهاء على أن المستأمن يعاقب على ما ارتكبه من جرائم في حق العباد، فيقتص منه إذا قتل عمداً، وعليه الدية إن قتل خطأ، ويدفع ثمن ما اتلف من أموال الغير^(٩٥).

ثانياً: حقوق الله تعالى: إذا ارتكب المستأمن ما يوجب عقوبة حقا لله تعالى، كحد الزنا، وشرب الخمر، فهل تقام عليه الحدود الشرعية أم لا؟ اختلف الفقهاء في ذلك كالتالي:

أ- ذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني وأشهب من المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه لا تطبق عليه الحدود، فلا يحد إذا زنى، أو شرب الخمر^(٩٦).

(٩٤) غازي حسن، الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، ص ٣٦٣. د.ن ١٩٨٦ م
(٩٥) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٤/١٧٠. الشافعي، محمد بن ادريس (٢٠٤هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت، ٤٠/٦. الخرخشي، محمد بن عبدالله (١١٠١هـ)، شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت ٣-
١٢٨. الرحيباني، مصطفى بن سعد، مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، ٥٨٤/٢.

واستدلوا بما يلي:

- قوله تعالى: { ثُمَّ أبلغه مأمته { فتبليغ المسمئمن مأمته واجب بهذا النص حقا لله عز وجل- وفي إقامة الحد عليه تفويت ذلك ولا يجوز استيفاء حقوق الله، على وجه يكون فيه تفويت ما هو حق الله، والمعنى أن المسمئمن ما التزم شيئا من حقوق الله، وإنما دخل تاجرا ليعاملنا ثم يرجع إلى داره، ألا ترى أنه لا يمنع من الرجوع إلى دار الحرب؟، بخلاف القصاص فإنه حق العباد وهو قد التزم حقوق العباد في المعاملات، وحد القذف فيه بعض حق العباد أيضا؛ لأن المقصود رفع العار عن المقذوف^(٩٧).

ولأن الهدنة تقتضي أمان المسلمين منهم، وأمانهم من المسلمين في النفس والمال والعرض، ولا يؤخذون بحد لله تعالى، كالزنا، لأنهم ليسوا بملتزمين أحكامنا^(٩٨).

أنه - المسمئمن - لم يدخل دار الإسلام على سبيل الإقامة والتوطن بل على سبيل العارية، ليعاملنا ونعامله، ثم يعود فلم يكن دخوله دار الإسلام دالة التزامه حق الله - سبحانه وتعالى - خالصا، بخلاف حد القذف؛ لأنه لما طلب الأمان من المسلمين فقد التزم أمانهم عن الإيداع بنفسه وظهر حكم الإسلام في حقه^(٩٩).

والشافية والحابلة لهم في السرقة قولان:

أحدهما: أنه لا يجب عليه القطع لأنه حد خالص لله، فلم يجب عليه كحد الشرب والزنا. وثانيهما أنه يجب عليه، لأنه حد يجب لصيانة حق الآدمي، فوجب عليه كحد القذف^(١٠٠).

ب- ذهب أبو يوسف من الحنفية وابن القاسم وعبد الملك إلى أنه تقام عليه الحدود جميعا، إلا حد شرب الخمر عند أبي يوسف^(١٠١).

(٩٦) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٤/١٧٠. الأم، ٦/٤٠. الخرشي ٣-١٢٨. الرحيباني، مرجع سابق، ٥٨٤/٢.

(٩٧) السرخسي، محمد بن أبي سهل ٤٨٣ هالمبسوط، ٩/٥٦. دار المعرفة بيروت ١٤٠٦ هـ

(٩٨) الرحيباني، مرجع سابق، ٢/٥٩٠. البهوتي، منصور بن يونس ١٠٥١ هـ كشف القناع، ٣/١١٦. دار الكتب العلمية بيروت.

(٩٩) الكاساني، بدائع الصنائع، ٧/٣٤.

(١٠٠) النووي، المجموع يحيى بن شرف، ١٩/٤٤٩. دار الفكر بيروت. ابن قدامة، عبد الرحمن ٦٨٣ هـ الشرح الكبير، ١٠/٥٨٣. دار الكتاب العربي بيروت.

(١٠١) ابن عابدين، الحاشية، ٤/٢٢٣.

واستدلوا بما يلي:

- ولأنه ما دام في دارنا فهو ملتزم أحكامنا فيما يرجع إلى المعاملات كالذمي، الأثرى أنه يقام عليه القصاص وحد الفذف ويمنع من الربا ويجبر على بيع العبد المسلم والمصحف إذا اشتراه كما يجبر عليه الذمي؟ وهذا؛ لأن هذه الحدود تقام صيانة لدار الإسلام فلو قلنا لا تقام على المستأمن يرجع ذلك إلى الاستخفاف بالمسلمين، وما أعطينا الأمان ليسخف، بخلاف حد شرب الخمر فإنه لا يقام على الذمي وهذا؛ لأنهما يعتقدان إباحة شرب الخمر وإنما أعطينا الأمان على أن نتركهم وما يدينون (١٠٢).
- (أنه لما دخل دار الإسلام فقد التزم أحكام الإسلام مدة إقامته فيها فصار كالذمي؛ ولهذا يقام عليه حد الفذف كما يقام على الذمي) (١٠٣).

الترجيح: يترجح لدي مما تقدم أن الرسول - المبعوث الدبلوماسي - تطبق عليه أحكام الشرع الإسلامي، سواء كان الحق للعباد أو لله تعالى، لما استدل به القائلون بذلك، ولأن الأمان يعطى للرسول شريطة أن لا ينتهك حرمة الدولة التي أعطته الأمان، ولا يتجاوز قوانينها، ولا يستتبع محرمتها، بل يجب عليه أن يراعي ذلك جميعا، لذا على المبعوث الدبلوماسي أن يكون عالما بتشريعات الدولة المبعوث إليها.

كما أن العقوبات تختلف من دولة لأخرى، وذلك بناء على مدى نظرة الناس إلى الجرم المرتكب، فما كان عظيما في دولة قد يكون أقل وطأة في أخرى، بل قد يكون ليس بجرم في دولة أخرى، فلو زنا رجل بامرأة راشدة برضاها لم يكن هذا الفعل جرما يوجب عقوبة في بعض القوانين الوضعية، بينما هو جرم عظيم في الفقه الإسلامي يوجب الحد، ولا ينظر إلى رضا المرأة وعدمه، لأن الزنا يؤدي إلى انتشار الفاحشة، واختلاط الأسباب، وضياع الأسر، وتشتيت الأطفال.

وقد راعت القوانين الدولية مبدأ احترام قوانين وأنظمة الدولة المضيفة من قبل المبعوث الدبلوماسي، وان لم تخضعه لحكم قوانينها، حيث جاء في الفقرة (١) من المادة

(١٠٢) السرخسي، المبسوط، ٥٦/٩.

(١٠٣) الكاساني أبو بكر بن مسعود ٥٨٧ هـ، بدائع الصنائع، ٣٤/٧. المكتبة الحبيبية باكستان

د. عارف خليل أبو عيد

(٤١) من معاهدة فيينا: (يجب على جميع المتمتعين بالامتيازات والحصانات مع عدم الإخلال بها احترام قوانين الدولة المعتمد لديها وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية).

والحصانة القضائية تختلف في الفقه الإسلامي عنها في الفقه القانوني، (فالنظرية الدبلوماسية في الفقه الإسلامي تبني أحكامها على قواعد الشريعة ومبادئها السمحة فتحكم الشرع عند مخالفتها، بينما تبني النظرية الدبلوماسية الحديثة أحكامها على العرف الدولي والمحاكم الدولية الوضعية في هذا الشأن؛ لذا نجد الحصانة القضائية مقررة في القانون الدولي لصالح الدولة التي يتبع لها الممثل السياسي وليس الدولة المضيفة، بينما التشريع الإسلامي يختلف، فالمستأمن والسفير يسأل كل منهما مدنيا وجنائيا عما يرتكبه من أعمال في بلاد الإسلام، وأساس اختلاف النظريتين هو أن الإسلام يعتبر حقوق الأفراد لها سلطان يهيمن على كل الاعتبارات الأخرى، كاعتبار الوظيفة أو العلاقات الثنائية أو الاحترام المتبادل، أو غير ذلك في الدولة فلا يجوز إهدارها مهما كانت الظروف^(١٠٤)).

ج: العقوبات التعزيرية:

وهي التي لم يرد بها نص من كتاب أو سنة، وأمرها موكول إلى الحاكم، وهذه العقوبات أمرها متروك لولي الأمر، إن رأى أن المصلحة للإسلام والمسلمين بإعفاء الدبلوماسي منها فله ذلك، وإن رأى المصلحة بخلافه فله ذلك^(١٠٥).

ثالثا: الحصانة المالية:

ومعناها أن لا يتعرض المبعوث الدبلوماسي للضرائب المباشرة التي يلزم بها مواطنو تلك الدولة أو الأجانب المقيمون بها، كما أن متاعه الشخصي ومتاع أهله يعفى من الجمرقة مجاملة له^(١٠٦).

(١٠٤) باعمر، مرجع سابق، ص ١٦-١٦٧. انظر: سرحان، عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م، ص٢٨٥. الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م، ص٣٣٩.

(١٠٥) أبو عيد، مرجع سابق، ص٣٠٦.

(١٠٦) أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، ص ١٨٨ - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٥٧ م. الشافعي محمد بشير، القانون الدولي العام في السلم والحرب، ص٤٦٥.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي – دراسة مقارنة

وقد نصت المادة (٢٣) من اتفاقية فيينا لعام ١٩٦١م على ذلك، إذ جاء فيها: (تعفي الدولة المعتمدة رئيس البعثة من جميع الرسوم والضرائب القومية والإقليمية والبلدية المتعلقة بالأماكن الخاصة بالبعثة، المملوكة أو المستأجرة، على أن لا تكون ضرائب أو رسوم ناجمة عن تأدية خدمات معينة)^(١٠٧).

أما الفقه الإسلامي فقد عرف الحصانة المالية، وأعطى الرسول أو المستأمن بعض الامتيازات المالية. فالفقهاء المسلمون يقسمون أموال المبعوث الدبلوماسي أو الرسول أو المستأمن إلى قسمين:

الأول: المال الذي يصطحبه ولم يكن للتجارة.

الثاني: المال الذي يصطحبه ويقصد به التجارة.

أما الأول الذي لم يقصد به التجارة، وإنما لحاجته الشخصية، فلا يتعرض له ولا يؤخذ منه العشر. قال أبو يوسف: (لا يؤخذ من الرسول الذي بعث به ملك الروم، ولا من الذي أعطي أماتا عشر)^(١٠٨).

وقال ابن قدامة: (ولا يؤخذ منهم العشر من غير مال التجارة فلو مر بالعاشر منهم منتقل ومعه أمواله أو سائمة لم يؤخذ منه شيء نص عليه أحمد)^(١٠٩).

أما المال الذي قصد به التجارة فيؤخذ منه العشر، لأنه مجلوب للتجارة، يقول أبو يوسف: (لا يؤخذ من الرسول الذي بعث به ملك الروم، ولا من الذي أعطي أماتا عشر، إلا ما كان معهما من متاع، فأما غير ذلك من متاعهم فلا عشر عليهم فيه)^(١١٠).

وقال: (وما لم يكن من مال التجارة ومروا به على العاشر فليس يؤخذ منه شيء)^(١١١).

والظاهر أن الحصانات المالية السابقة تخضع للمعاملة بالمثل، فإذا كانت الدول الأخرى تأخذ من مبعوث الدولة الإسلامية أو تجارها ضرائب ورسوم دخول أخذنا من

(١٠٧) غازي حسن، الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، ١٩٨٦م، ص ١٣٣-١٣٧.

(١٠٨) أبو يوسف، الخراج، ص ١٨٨.

(١٠٩) ابن قدامة، المغني، ٢٧٩/٩.

(١١٠) أبو يوسف، الخراج، ص ١٨٨.

(١١١) أبو يوسف، الخراج، ص ١٣٣.

د. عارف خليل أبو عيد

مبعوثهم وتجارهم، وان لم يأخذوا لم نأخذ، وهذا مبدأ قرره فقهاء المسلمين من عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقد جاء في مصنف عبد الرزاق أن عمر بن الخطاب سأل المسلمين: كيف يصنع بكم الحبشة إذا دخلتم أرضهم؟ فقالوا: يأخذون العشر، قال: (فخذوا منهم مثل ما يأخذون منكم) (١١٢).

وجاء في السنن الكبرى للبيهقي: (وقيل لعمر رضي الله عنه كيف نأخذ من تجار الحرب إذا قدموا علينا فقال عمر رضي الله عنه كيف يأخذون منكم إذا أتيتم بلادهم قالوا العشر قال فخذوا منكم) (١١٣).

وهذا ما أكده أبو حنيفة إذ قال: (لا يؤخذ منهم شيء إلا أن يكونوا يأخذون منا شيئاً فنأخذ منهم مثله) (١١٤).

وقال أبو يوسف: ((إذا كانوا لم يأخذوا من تجار المسلمين شيئاً ولا من رسلهم شيئاً لم يأخذ المسلمون شيئاً منهم) (١١٥).

وأكد هذا المبدأ محمد بن الحسن الشيباني منذ القرن الثامن الميلادي، إذ يقول: (وَإِنَّ مَرَّ الْحَرْبِيِّ بِمَالِ التَّجَارَةِ وَقَالَ: لَا أُرِيدُ بِهِ التَّجَارَةَ، أَوْ قَالَ: هُوَ مَالٌ صَبِيٍّ فَإِنَّ العَاشِرَ يَعْشُرُهُ. لِأَنَّهُمْ لَا يُصَدِّقُونَنَا فِي ذَلِكَ فَحَنُّ لَا نُصَدِّقُهُمْ بِذَلِكَ. وَإِنْ كَاتُوا هُمْ لَا يَأْخُذُونَ مِنْ مِثْلِ هَذَا المَالِ فَلَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ أَيْضًا، وَإِنْ كُنَّا لَا نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ أَوْ لَا يَأْخُذُونَ أَخَذْنَا مِنْهُمْ؛ لِأَنَّ الأَصْلَ هُوَ الأَخْذُ؛ لِأَنَّ النِّصَابَ كَامِلٌ) (١١٦).

وهذا المبدأ أخذت به القوانين الدولية المنظمة للحصانات الدبلوماسية، فقد جاء في المادة (٣٦) من معاهدة فيينا فقرة (ب) استثناء (للأشياء المخصصة للاستعمال الشخصي للمبعوث الدبلوماسي أو لأفراد أسرته الذين يقيمون معه في معيشة واحدة، بما فيها الأشياء المعدة لإقامته)

(١١٢) عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق لصنعاني (٢١١هـ)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب لرحمن

الاعظمي، المجلس العلمي، ٩٨/٦/رقم ١٠١٢١.

(١١٣) البيهقي، السنن الكبرى، ١٨١٦٣/١٣٦/٩.

(١١٤) ابن قدامة المغني، ج ٩/ص ٢٨٠.

(١١٥) الخراج، ١٨٨.

(١١٦) السرخسي، محمد بن أبي سهل ٤٨٣ هـ شرح السير الكبير، ٢١٤٣/٥. الشركة الشرقية.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

ونصت المادة ٤٢ من المعاهدة (لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي أن يمارس في الدولة المعتمد لديها أي نشاط مهني أو تجاري لمصلحته الشخصية)، وكذلك جاء في المادة ٣١ من المعاهدة أن المبعوث الدبلوماسي له الحصانة القضائية والجنائية والمدنية والإدارية إلا في بعض الحالات منها الدعاوى المتعلقة بأي نشاط مهني أو تجاري يمارسه في الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسمية^(١١٧).

خروج المبعوث الدبلوماسي من الدولة الإسلامية:

إذا أراد المبعوث الدبلوماسي الخروج من الدولة الإسلامية إلى بلده فإن أمتعته تعفى من كل ضريبة، ولا يتعرض له، ويسمح له بإخراج ما يشاء معه، إلا ما يؤدي إلى تقوية الأعداء على المسلمين كالسلاح وما شابه ذلك.

يقول أبو يوسف: (فإذا أراد الرسول أو الذي أعطي الأمان أن يرجع إلى دار الحرب، فإنهم لا يتركون أن يخرجوا معهم بسلاح، ولا كراع، ولا رقيق مما أسر من أهل الحرب، فإن اشترؤا من ذلك شيئاً يرد على الذي باعه منهم، ورد أولئك الثمن إليهم)^(١١٨).

ويقول مبينا العلة من ذلك: (لا ينبغي للإمام أن يترك أحداً من أهل الحرب يدخل بأمان، أو رسولا من ملكهم يخرج بشيء من الرقيق والسلاح، أو بشيء مما يكون لهم قوة على المسلمين، فأما الثياب والمتاع وما أشبهه فلا يمنعون منه)^(١١٩).

وهذا المبدأ أيضاً اقره فقهاء القانون الدولي، حيث جاء في المادة ٣٦ فقرة (٢) من اتفاقية فيينا (يعفى المبعوث الدبلوماسي من تفتيش متاعه الخاص، ما لم توجد مبررات جدية للاعتقاد أنها تحوي أشياء لا تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، أو أشياء يكون استيرادها أو تصديرها محظوراً بمقتضى تشريع الدولة المعتمد لديها أو خاضعة للوائح الخاصة بالحجر الصحي).

(١١٧) باعمر، مرجع سابق، ص ص ٢٣٠-٢٣١.

(١١٨) الخراج، ١٨٨.

(١١٩) المرجع نفسه.

النتائج

بعد هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية:

- ١ - التمثيل الدبلوماسي عرفه العرب قديماً قبل الإسلام، ومارسه الرسول ﷺ، والصحابة من بعده، فهو ليس وليد الحضارة الأوربية والدول الغربية، بل الإسلام له السبق في العمل الدبلوماسي وتقرير مبادئه وحصاناته.
- ٢ - الممثل الدبلوماسي في الفكر الغربي يقابل السفير والرسول في الفقه الإسلامي وله أحكامهما.
- ٣ - أعطى الإسلام الممثل الدبلوماسي - السفير والرسول - الحصانة الشخصية والحصانة المالية، ولم يعطه الحصانة القضائية؛ لأن حرمة الأشخاص وأموالهم مقدمة في الفقه الإسلامي على اعتبارات الوظيفة وامتيازاتها، ولا يؤمن الفقه الإسلامي من هو على أرضه من أحكامه.
- ٤ - الميرر والمستند لإعطاء الممثل الدبلوماسي الحصانات الدبلوماسية هو مقتضى الوظيفة وهذا هو المعتمد في الفقه الإسلامي والفقه القانوني.
- ٥ - الحصانات الدبلوماسية في الفقه الإسلامي لها صبغة دينية إذ هي مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وهذا يجعلها أكبر أثراً في نفوس الأفراد والجماعات، بينما في الفقه القانوني مستمدة من اتفاق الدول مع بعضها البعض، وهذا قد يؤدي إلى اختراقها، وضعف أثرها في نفوس الأفراد والجماعات.

المصادر والمراجع

- ١- ابن حنبل، احمد، مسند احمد، دار صادر، بيروت، ١/٣٩٦.
- ٢- الأرمنازي، نجيب التشريع الدولي في الإسلام، رياض الرئيس للكتب والنشر لندن ط٢ ١٩٩٠.
- ٣- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام المعافري، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الايباري، وعبد الحفيظ شلبي، مؤسسة علوم القرآن.
- ٤- ابن منظور، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، إيران، ١٤٠٥هـ.
- ٥- ابن عبد السلام، العز، قواعد الحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦-
- ٧- ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي، زاد المسير، دار الفكر بيروت ط١٩٨٧.
- ٨- ابن جرير الطبري، جامع البيان دار احيا التراث العربي، بيروت
- ٩- ابن حبان، محمد بن حبان بن احمد (٣٥٤هـ-)، صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الارناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٩م.
- ١٠- ابن عابدين، محمد أمين الحاشية، دار الكتب العلمية بيروت.
- ١١- ابن تيمية احمد مجموع الفتاوى الطبعة السعودية.
- ١٢- ابن نجيم، البحر الرائق طبعة البابي الحلبي، مصر.
- ١٣- ابن الهمام، فتح القدير، دار الكتب العلمية، بيروت - الاسكندرية ١٩٥٧م.
- ١٤- ابو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥هـ-)، سنن ابي داوود، تحقيق سعيد محمد اللحام، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٥- أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ١٦- أبو هيف علي صادق ، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف.
- ١٧- بداماد أفندي، عبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأنهر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٨- باعمر أحمد سالم، الفقه السياسي - الحصانة الدبلوماسية، دار النفائس، الأردن، ط١، ٢٥١هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٩- البهوتي، منصور بن يونس ٥١٠٥١ كشف القناع، ٣/١١٦. دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٠- التابعي، محمد، السفارات في الإسلام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- ٢١- حارث سليمان الفاروقي، المعجم القانوني، دار الفكر، دمشق.
- ٢٢- حامد سلطان القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية، مصر
- ٢٣- الحطاب مواهب الجليل، دار الفكر، بيروت.

د. عارف خليل أبو عيد

- ٢٤- الحصكفي، محمد علاء الدين، در المختار شرح تنوير الابصار، مطبعة الواعظ، مصر.
- ٢٥- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبدالله (٣٢١- ٤٠٥هـ)، المستدرک علی الصحیحین، دار المعرفة، بیروت، ٣.
- ٢٦- الخطابي، محمد بن محمد معالم السنن، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨١م.
- ٢٧- الخضري بك، محمد، نور اليقين في سيرة سيد المرسلين، مكتبة دار الثقافة، عمان، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- ٢٨- الخرشى، محمد بن عبدالله (١١٠١هـ)، شرح مختصر خليل، دار الفكر، بيروت.
- ٢٩- خالد حسن الشيخ، الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي، ١٩٩٩، مطبعة عدنان عبد الجابر الأردن ١٩٩٩.
- ٣٠- الرحيباني، مصطفى بن سعد، مطالب أولى النهى، المكتب الإسلامي.
- ٣١- الزحيلي، وهبة، آثار الحرب في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- ٣٢- سلامة عبد القادر سلامة، التمثيل الدبلوماسي والقنصلي المعاصر والدبلوماسي في الإسلام، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٩٦-١٩٩٧.
- ٣٣- سرحان، عبد العزيز، قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ط١، ١٩٨٦م ٢٨- السرخسي محمد بن احمد شرح السير الكبير تحقيق صلاح الدين المنجد.
- ٣٤- سباط، حسام محمد سعيد، اللجوء السياسي في الإسلام، بيروت، دار البيارق، ط١، ١٩٩٧م.
- ٣٥- الشربيني مغني المحتاج دار الفكر بيروت.
- ٣٦- الشيرازي، المهذب، دار الفكر بيروت.
- ٣٧- الشافعي، محمد بن إدريس (٢٠٤هـ)، الأم، دار المعرفة، بيروت.
- ٣٨- الشافعي محمد بشير لقانون الدولي العام في السلم والحرب.
- ٣٩- علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٥.
- ٤٠- عدنان البكري، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، دار الشراع للنشر، الكويت، ط١، ١٩٨٦م.
- ٤١- عارف خليل أبو عيد، العلاقات الدولية في الإسلام، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط١ ١٩٩٦.
- ٤٢- العطار محمد نادر العطار، آداب اللباقة في حياة الدبلوماسية، ط١، معهد الدراسات الدبلوماسية، ١٩٨٨.

الحصانات الدبلوماسية بين الإسلام والقانون الدولي - دراسة مقارنة

- ٤٣- عاصم جابر الوظيفة القنصلية والدبلوماسية في القانون والممارسة منشورات عويدات ط ١٩٨٦.
- ٤٤- عفيفي، تطور التبادل الدبلوماسي في الإسلام، مكتبة الانجلو المصرية.
- ٤٥- العظيم آبادي، محمد شمس الحق عون المعبود شرح سنن ابي داود- دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ١٤١٥.
- ٤٦- عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق لصنعاني (٢١١هـ-)، مصنف عبد الرزاق، تحقيق حبيب لرحمن الأعظمي، المجلس العلمي.
- ٤٧- غازي حسن، الوجيز في الدبلوماسية المعاصرة، د.ن ١٩٨٦م.
- ٤٨- الغنيمي، قانون السلام في الإسلام، منشأة المعارف، مصر.
- ٤٩- الغنيمي، حمدي، الملجأ في القانون الدولي، كلية الحقوق، الإسكندرية، ١٩٧٦م.
- ٥٠- الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، الوسيط، تحقيق احمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٥١- فودة عز الدين النظم الدبلوماسية الهيئة المصرية للتأليف القاهرة ١٩٧١.
- ٥٢- الفراهيدي، الخليل بن احمد العين، تحقيق مهدي المخزومي مؤسسة دار الهجرة إيران ط ٢ ١٤٠٥ هـ.
- ٥٣- القلقشندي، أبو العباس احمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الانشا مطابع كونستا توماس وشركاه، القاهرة.
- ٥٤- قلعه جي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، لبنان، ط ٢، ١٩٨٨م.
- ٥٥- القرطبي محمد بن أحمد الجامع لأحكام القرآن.
- ٥٦- الكاساني أبو بكر بن مسعود ٥٨٧ هـ، بدائع الصنائع، المكتبة الحبيبية باكستان.
- ٥٧- المنجد، صلاح الدين، فصول في الدبلوماسية، مطبوع مع كتاب رسل الملوك ومن يصلح للرسالة والسفارة لأبي علي الحسين بن محمد المعروف بابن الفراء، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
- ٥٨- محمد شكري مدخل إلى القانون الدولي العام، دار الفكر بيروت.
- ٥٩- النووي، المجموع يحيى بن شرف، دار الفكر بيروت.
- ٦٠- النووي، يحيى بن شرف (٦٧٦هـ-)، روضة الطالبين، تحقيق عادل احمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦١- النووي، يحيى بن شرف، تحرير أفاظ التنبيه، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٨هـ..